

سامي الصلح تأسيساته الفكرية وبواكير نشاطه السياسي حتى عام ١٩٤٣م

الأستاذ الدكتور علاء حسين الرهيمي
جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم التاريخ
alaa.alrihaymee@uokufa.edu.iq

سري حليم كاظم
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ
surahalimkazim@gmail.com

الملخص:

ركز البحث الموسوم (سامي الصلح تأسيساته الفكرية وبواكير نشاطه السياسي حتى عام ١٩٤٣) على متبنيات سامي الصلح الفكرية ونشاطاته السياسية في مرحلة من تاريخ لبنان من خلال اراءه السياسية المبكرة ومواقفه التي كانت السبب الرئيسي في ملاحقته من قبل السلطات العثمانية والحكم عليه بالإعدام، واثرت تلك الآراء في الحياة السياسية اللبنانية، تلك البدايات التي كان لها الأثر في تحديد مساره العملي فيما بعد، وتكون شخصية تعد من أبرز الشخصيات التاريخية التي مرت على لبنان في تاريخه الحديث والمعاصر وماذا صنعت حتى تكون كذلك، ومساهماتها في نشوء لبنان المستقل، كل ذلك يشكل انطلاقة لتتبع سيرته سواء كانت داخل المجلس النيابي اللبناني او خارجه عندما اصبح ولاكثر من مرة رئيسا للوزراء.

الكلمات المفتاحية: سامي الصلح، لبنان، الدولة العثمانية، الاستقلال، الجلاء، الميثاق الوطني، المجلس النيابي.

Sami Al-Solh's intellectual establishments and early political activity until 1943 AD

Sura Halim kazem
University of Kufa - College of
Education for Girls - Dept. of History

Prof. Dr. All'a Hussein Al-Riheimy
Faculty of Arts – University of Kufa

Abstract:

The research tagged (Sami El Solh, his intellectual establishments and early political activity until 1943) focused on Sami El Solh's intellectual and political activities at a stage in Lebanon's history through his early political views and stances that were the main reason for his prosecution by the Ottoman authorities and his death sentence, and the impact of those opinions In the Lebanese political life, those beginnings that had an impact in determining his practical course later, and being a personality who is one of the most prominent historical figures that passed through Lebanon in its modern and contemporary history, and what did it make to be like that, and its contributions to the emergence of an independent Lebanon, all of this constitutes a start to track His biography, whether it was inside the Lebanese Parliament or outside it, when he became prime minister more than once.

Keywords: Sami Solh, Lebanon, the Ottoman Empire, independence, evacuation, the National Pact. Parliament.

المقدمة

تعد المواقف السياسية من اهم ما تميزت به المدة الزمنية التي مر بها لبنان والمتمثلة بالسيطرة العثمانية ومواقفها من الحركات القومية وخاصة العربية في بلاد الشام ومنها لبنان وما تعرض له رجال الحركة القومية العربية من ظلم واعتقال بسبب مواقفهم السياسية المعارضة للسلطات العثمانية ومنهم سامي الصلح الذي كان له دور مهم في الحياة السياسية والقومية في لبنان ومنها التصدي للسلطة واتهامها بالتزوير ومن ثم الانخراط في صفوف المعارضة والحكم عليه بالإعدام نتيجة لمواقفه تلك، كما كانت له اراء خاصة في الكثير من القضايا لاسيما في القضاء اذ مارسه لمدة زمنية كبيرة، بعد ذلك انتقل الى العمل النيابي السياسي ممثلاً عن بيروت لدورات انتخابية عديدة.

- سامي الصلح تأسيساته الفكرية وبواكير نشاطه السياسي حتى عام ١٩٤٣م: -

بدأت تتشكل ملامح بناءه الفكري خلال دراسته الجامعية للقانون في العاصمة العثمانية اسطنبول، فقد اطلع فيها على العديد من الاراء السياسية والفكرية "الليبرالية" منها والقومية "العربية"، الى جانب الاتجاهات "الديمقراطية" وتأسيساتها الدستورية، فضلاً عن التعددية السياسية في تشكيلاته الحزبية خاصة "المعارضة" منها، كل هذا وسواه كان محل "نقاش" وفي بعض الاحيان "جدال" بينه وبين زملائه في الاوساط الجامعية^(١)، حوارات ومناقشات تركز على "حقوق العرب" في الدولة العثمانية، واخرى بالصد منها من منطلق المحافظة على "سلامة الدولة العثمانية" وتوحيدها بدوافع دينية وسياسية، عموماً هذه الحوارات جرت في مناخ سياسي ساد "الحذر" الشديد من سطوة السلطات العثمانية^(٢) خاصة في عهد الاتحاديين ونهجهم، العنصري-الشوفيني المستندة الى "التورانية"^(٣) التركية المقيته، مما ادت الى نفور العديد من الشباب العربي في لبنان خاصة في الاوساط المسيحية من هذه السياسة الاتحادية، والانحياز الى الحركة القومية العربية بأبعادها السياسية وتطلعاتها في التغيير والتحرر من السطوة العثمانية^(٤).

بيد ان سامي الصلح كانت له اراءه الخاصة ازاء عهد السلطان عبد الحميد الثاني عاداً اياه ممن "ظلمهم التاريخ"، موضحاً في مذكراته ان الدولة العثمانية في عهده قد "تنعمت بالاستقرار والاصلاحات وهيبة القانون"، كما تم افتتاح العديد من المدارس والجامعات والمعاهد العلمية والعسكرية، الى جانب مشاريع خصت تطوير الزراعة والتجارة والصناعة في ظل "خزينة خاوية" على نص تعبير سامي الصلح، مشيداً بما تم انجازه، خاصة وان الدولة كانت تعاني من اضطرابات سياسية داخلية وضغوطات اجنبية خارجية، منوهاً لاثار الماكنة لدى الراي العام العثماني والغربي على حد سواء^(٥).

اثرت فيه المواقف الصارمة للسلطان عبد الحميد الثاني ازاء محاولات الحركة الصهيونية^(٦) في التغلغل الى داخل الاراضي الفلسطينية، وما قام به الباب العالي من اجراءات

إدارية وسياسية من شأنها ان تحد من عمليات التغلغل الصهيوني في فلسطين، أمراً اسهم وحسب اعتقاده "مساهمة كبرى" في انهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني وخلعه^(٧).

وتطلع في تلك المرحلة وازماتها الدولية، قبل الحرب العالمية الاولى الى ان تنزع مصر التطلعات القومية العربية التي اخذت تثور في داخل الشباب العربي الجامعي الدارس في اسطنبول، فضلاً عما كانت تتناقله الصحافة المصرية خاصة "الاهرام"^(٨) و "النواء"^(٩) من خطابات زعماء الحركة الوطنية المصرية من أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول المملوءة بروح نضالية عالية ضد قوى الاحتلال الاجنبي للبلاد العربية الاسلامية، مما كان لها وعلى حد تعبير سامي الصلح اثرها الكبير في نفوس الشباب العربي خاصة في لبنان، مترقبين دوراً مصرياً يقف الى جانب لبنان في تطلعاته السياسية، خاصة في "الحرية" والتخلص من سيطرة السلطة العثمانية المستبدة^(١٠).

ازاء الاسلوب العثماني المستبد شارك سامي الصلح ممثلاً عن بيروت ومعه البعض من ممثلي العرب ومنهم عزيز علي^(١١) ممثلاً عن مصر وسليم الجزائري^(١٢) ممثلاً عن دمشق الى الجمعية السرية التي عرفت باسم (القحطانية) التي كان من اهدافها وضع الدولة العثمانية تحت حكم فدرالي (عربي وتركي) لكل منهما برلمان "خاص وادارة" مستقلة يجمعهم تاج الخليفة^(١٣).

كان لانتقاله في دراسة القانون في باريس اثرها الكبير في تعزيز توجهاته القومية-العربية والاصلاحية، فقد بدا يتعمق في وجدانه ضرورات "تطوير البلاد العربية" والتخلص من البدائية والتخلف والجهل، على حد تعبيره، في باريس اصبح عضواً في لجنة "حقوق الانسان" التي كانت تدعو بالمبادئ ذاتها التي يتبنّاها ضمناً ويخشى ان يجاهر بها في اسطنبول، وكانت افكار الاشتراكية^(١٤) هي الرائجة وقتذاك، فكان يحضر المناقشات الحامية، في برلمان باريس بين جان جوريس Jean Jaures^(١٥) وجورج كليمنصو Georges Clemenceau^(١٦) وكان جوريس، ذلك الخطيب الحاذق، يعد متطرفاً كل التطرف ومع هذا فقد كان محل احترام ومحبة كافة المنتديات التي يرتادها، إلا انه اغتيل ودفع حياته بسبب مبادئه الاشتراكية في احد المقاهي في العاصمة الفرنسية باريس^(١٧).

كما انضم سامي الصلح الى عضوية جمعية "العربية الفتاة" ذات التوجهات القومية-العربية، فقد ضمن بين صفوفها كوكبة من الشباب العربي القومي يومئذ^(١٨) كان من بينهم من اللبنانيين على سبيل المثال لا الحصر كل من محمد المحمصاني^(١٩) من بيروت ومحمد رستم حيدر من بعلبك، انتقل نشاط الجمعية الى بيروت ودمشق بعد سنتين من العمل السري في باريس، وكان هدفهم يتجه الى تطوير البلاد العربية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي في وحدة السلطنة العثمانية بدءاً، الا ان ما اقدم عليه الاتحاديون جعلهم يتجهون الى العمل من اجل الاستقلال، بعد ذلك وفي عام ١٩١٣م بدا سامي الصلح العمل في شركة سكك الحديد دون ان يقطع علاقته برفاقه الساعين الى تحقيق مطامعهم العربية^(٢٠).

ابتداء سامي الصلح حياته السياسية العملية في لبنان قبيل الحرب العالمية الاولى بعدما اتصل به رضا الصلح^(٢١) أحد مؤسسي حزب الحرية والائتلاف المعارض السياسي للاتحاديين، طالباً منه الترشح في انتخابات مجلس المبعوثان عن ولاية بيروت، وقد أبدى موافقته على الفور، فقدم ترشيحه للانتخابات، ففاز بأغلبية الاصوات في العديد من الدوائر الانتخابية في صيدا وصور ومرجعيون، بيد ان تدخلات الاتحاديين ادى الى فوز المرشحين عن جمعية الاتحاد والترقي^(٢٢) بتزوير نتائج الانتخابات^(٢٣).

انخرط سامي الصلح اثر النتائج الانتخابية وتزويرها في صفوف المعارضة، واعلن ان السلطة الرسمية تقف وراء تزوير نتائج الانتخاب بالمشاركة مع بعض الاثرياء والتجار، وقدم كتاباً بهذا الشأن الى والي بيروت معتبراً اياه خاضعاً لجشعهم، وبعد رجوعه الى حلب جعلته السلطة العثمانية تحت المراقبة الشديدة كونه معارض نشيط، هكذا عدته، وكى لا يقع بيد السلطة الحاكمة، عمل على تحويل نشاطه الى قضايا اجتماعية، فقام بتأليف جمعية لتنظيم هبات مدرسية تستهدف استقبال الايتام من جميع الطوائف تحت شعار الاية {فأما اليتيم فلا تقهر} وأما السائل فلا تنهر}، بيد ان هذا النشاط الاجتماعي اقلق ادارة الاتحاديين، فاستدعوه الى التحقيق والاستجواب متهمين اياه بالعمل ضد الدولة العثمانية ومحاولة زعزعت امنها واستقرارها^(٢٤).

كان لهذه الاساليب التعسفية من قبل الاتحاديين اتجاه سامي الصلح اثارها البالغة في الانتقال الى العمل المسلح ضد السلطة العثمانية في الشام، فقد كون وصديقه محمد المحمصاني معسكراً لأعداد البدو في بيت صالح فنصه، وجلس مع عدد من سادات القبائل ولم يطل الامر حتى اتضح له ان هذه القبائل تستهدف النهب والسلب اولاً فتراجع عن الفكرة، فيما بعد فر سامي الصلح، من فتك جمال باشا السفاح الى الجزيرة وبدء ينتقل فيما بين القبائل في غضون عام ١٩١٥م ثم عاد الى حلب وبشفاعه من احد الضباط الالمان حلفاء الاتراك في الحرب سلم نفسه ليحاكم بتهمة المشاركة مع جماعة الثوار، الذين كانت في نيتهم ان يعينوه رئيساً لحزب اللامركزية، بعد ذلك انتقل الى بيروت، وبالتالي قررت المحكمة استبدال حكم الاعدام عليه بالنفي الى اسطنبول، وفي اواخر عام ١٩١٥م تم فصله من وظيفته في السكك الحديدية باعتباره احد المشبوهين السياسيين^(٢٥).

تنقل في اثر ذلك بين القاهرة وحلب ودمشق، وفي القاهرة شارك في اجتماعات (حزب الاتحاد السوري)^(٢٦) ومناقشاته، وقد دامت اقامته ثلاثة اشهر هناك ثم عاود الى دمشق لتقرير مصيره الشخصي، وقد ادرك سامي الصلح خلال تجربته السياسية في دمشق التي كانت غنية بتجربتها وابعادها السياسية عملياً وموضوعياً، ان ليست الاشاعات ولا حتى الشعارات التي تنتشر في الغالب في صفوف الجماهير ملتفة بالمصالح الوطنية العامة، هي دائماً صادقة النوايا^(٢٧).

وتجنب الى حد ما النشاط السياسي في سوريا وقرر العودة الى بيروت، خاصة بعدما انتهجه الاتحاديون من سياسة بطش وعنف ازاء القوى السياسية المعارضة، وقرر

الانخراط بالعمل الوظيفي الذي يمكن من خلاله خدمة أبناء جلدته، لذا قبل العمل في محكمة التمييز المشرف على القضاء في اللاذقية والاراضي اللبنانية في هذه المرحلة العصبية من سنوات الحرب العالمي الاولى وتداعياتها في المنطقة^(٢٨).

بعد اعلان دولة لبنان الكبير وتوسيع حدود لبنان وضم المدن التالية إليه وهي بيروت، صيدا، مرجعيون، إضافة الى ولاية طرابلس وقضاء عكا، والبقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا، تكونت لدى سامي الصلح قناعة وطنية ارتكزت على وجوب مقاومة سياسة الانتداب والدفاع عن المظلومين والانتصار للضعفاء، وقد شغل في هذه المرحلة منصب رئيس محكمة الجنايات في بيروت، ومن منطلقاته الانسانية والقضائية من جهة وايمانه بتحقيق "العدالة" من جانب اخر، كان مهتماً بمعرفة الدوافع والغايات من الافعال لذا اخذ على عاتقه الحكم بروح القانون وبمعزل عن نصوصه الجامدة، معتبراً ان القضاء يحتاج الى "شجاعة" لتطبيقه ومن دونها تصير سلطة القانون دون جدوى وان حكومة قوانين من غير رجال هي كمثل حكومة رجال من غير قوانين، مؤكداً على القضية ان يؤمنوا بقضية رسالة القضاء، وان يبقوا فوق التأثيرات المادية، وان لا يلتفتوا لدين او قومية او عصبية في نطقهم للحكم^(٢٩).

احتلت المرأة وحقوقها مكانة سامية في ارائه ومواقفه ازانها، فكان من اوائل ممن نادوا بمناصرة حقوقها في التعليم والتوظيف، والعمل السياسي، لا بل طالب بدخولها الى سلك القضاء^(٣٠)، مؤكداً في العديد من المناسبات الرسمية وغير الرسمية وحتى في المجلس النيابي، مرسخاً وحسب وجهة نظره، الى الافتقار "لسبب جوهري مقنع" يحول وتولي المرأة مسؤوليات قضائية ومزاولة العمل القضائي، وكان يرى بأن المرأة التي تؤلف نصف المجتمع، قادرة على المشاركة مع الرجل في المراكز المهمة والحيوية^(٣١).

كما دعا الى استنكار وصايا الانتداب الفرنسي على القضاء اللبناني، مؤكداً على استقلالية القضاء وبعده عن التدخلات والضغوطات، مركزاً على ان "النزاهة" بمفردها غير كافية كاشترط لمزاولة القضاء، بل يجب ان يتمتع القاضي ووفق نص تعبيره ب "الجرأة" وعدم الخضوع لأي ضغوطات او مغريات مادية او ادارية^(٣٢).

لقد زاول سامي الصلح مهنة القضاء وبدون انقطاع اثنتين وعشرين عاماً بدءاً من عام ١٩٢٠م، واستمرت الى عام ١٩٤٢م، شرع بالعمل محامياً عاماً، وارتقى فيها من مستشاراً الى نائباً عاماً في محكمة التمييز، واخيراً رئيساً اول لمحكمتي الاستئناف والتمييز^(٣٣)، وفي خضم عمله القضائي جرت مرتين تعديل الدستور اللبناني، وعلى التوالي في عامي ١٩٢٧^(٣٤) و١٩٢٩، وقد ابدى تحفظاته ازاء تلك التعديلات، خاصة بالغاء مجلس الشيوخ وحصر السلطة التشريعية في مجلس النواب، فقد كان يؤمن باهمية مجلس الشيوخ لاصدار قوانين متأنية من التجربة والروى الرصينة لزعماء البلاد ممن شغلوا مناصب كالرؤساء والوزراء السابقين فضلاً عن كبار قادة العلم والفكر والفقه ورؤساء النقابات، وقد كانت سلطة الانتداب تنتقي رجال الحكم من السلك القضائي على اعتبار ان القضاء يحتوي على نخبة اللبنانيين^(٣٥).

برز في عهد اميل اده بداية الثلاثينات من القرن العشرين اختلال الامن وحركات انفصالية كبيرة في الشمال والجنوب والبقاع، كان من نتائجها انتشار الحوادث الدامية في البلاد، فقد شهدت الاشتباكات بين الاهالي ورجال الامن اثر تناعم اميل اده مع المصالح الفرنسية وسياستها الاستعمارية في لبنان^(٣٦)، اما بشارة الخوري فقد تزعم المعارضة على راس الكتلة الدستورية لمطالبتها باعادة الحياة الدستورية وفق الاسس الديمقراطية السليمة، فقد وقف سامي الصلح من هذه الصراعات موقفاً محايداً، مؤكداً ان لبناء لجميع اللبنانيين، وقد وصفهم بانهم يملكون براعة في المناورات الحزبية واستقطاب الجماعات تفوق وعيهم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد واهتمامهم الحقيقي بمعالجتها، هذه القضايا التي شغلت تفكيره واستحوذت على اهتمامه من الدرجة الاولى، فقد كان يستوحي مشاريعه العامة من حاجات الشعب^(٣٧).

كان لسلوكه المحايد وعدم انغماسه في الانقسامات السياسية، ونهجه في ارساء مبادئ العدل والانصاف بين مختلف المكونات الاثنية في لبنان، اهله الى ان يكون محط ثقة مختلف القوى السياسية اللبنانية، فضلاً عن ادارة الانتداب الفرنسي في اواخر حياتها العملية في لبنان، فتم اختياره رئيساً للوزراء، مشكلاً اولى وزارته بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٤٢م التي اطلق الشعب اللبناني عليها اسم "حكومة الرغيف" خاصة وانه كان دائماً يردد ان الحكومة التي لا تؤمن الرغيف تفقد مبرر وجودها، الف الوزارة ايام كانت لبنان تعاني من ازمة المجاعة التي طغت على كل شيء، وقد وقفت كل من فرنسا وبريطانيا موقف اللامبالي بالرغم من استطاعتها ان تؤمن نوعاً من المساعدة وسط جشع المحتكرين وسلطات الاحتلال غير المبالية، امراً اضطره بعد محاولة عديدة للخروج من هذه الازمة داخلياً وخارجياً، فقد ترأس وفد سافر به الى دمشق في محاولة منه لاقناع السوريين بتقديم المساعدة والعون، الا انه اصطدم بأزمة مماثلة في سوريا، امراً اضطره الى اتخاذ قراراً جريئاً بالاعلان في بلاغ رسمي عن اسماء المحتكرين للدقيق قبالة الراي العام اللبناني، ولم تمر سوى ساعات حتى تقرر في غضونها مصادرة المؤن بالرغم من ان القانون يمنع ذلك، فخاف المحتكرين وسارعوا فوراً باخراج الكميات المستودعة في المخازن من الدقيق والحبوب وعرضوها في الاسواق، وبهذا انفتح اول باب من ابواب الازمة المغلقة، وتمكن لبنان من النجاة من المجاعة التي كانت تعد الاخطر منذ سنوات الحرب العالمية الاولى، لذلك اطلق الشعب على سامي الصلح لقب (أبو الفقراء)^(٣٨).

لم تكن ازمة الخبز هي الوحيدة التي اعترضت حكومة سامي الصلح الاولى، فقد تكبدت البلد ازمة مالية واقتصادية كبيرة، فقد كانت "خزينة الدولة فارغة" وقيمة العملة منخفضة وسعر الليرة الذهبية قد تضاعف، قطع النقود الصغيرة كانت شبه مفقودة، فضلاً عن المنافسة بين القوى السياسية الحادة، فقد سعى جاهداً الى توحيد التيارات الحزبية التي تضاربت مواقفهم السياسية، ومحاولته جمع اركان الكتلتين الوطنية والدستورية، الا ان كل من الطرفين كان حريصاً على التمسك بمرشحه لوزارة الداخلية، وعندما فشل في الوصول الى حل معها تولى العمل على تشكيل الحكومة من شخصيات محايدة وابقى لنفسه وزارة المال والتموين

والاقتصاد، وتسلم موسى نمور^(٣٩) ووزارة الداخلية، واحمد الحسيني^(٤٠) وزارة العدل والزراعة، وحكمت جنبلاط^(٤١) وزارة الصحة، وجورج كفوري^(٤٢) وزارة التربية، وفيليب نجيب بولس^(٤٣) وزارة الخارجية والاشغال العامة، وتسلم الفرد نقاش^(٤٤) رئاسة الجمهورية^(٤٥).

ونجح ايضاً في تخطي ازمة اللحوم والاقمشة بواسطة تحركاته الدبلوماسية مع قوات الاحتلال البريطاني من جانب، وعمله على وضع مجموعة من القرارات والقوانين التي من شأنها الحد من التلاعب في الاسعار و الغش التجاري، في محاولة منه الى منع مضاربات السوق السوداء، اضافة الى تشجيعه الانتاج المحلي^(٤٦).

اما ضمن اجراءاته الاقتصادية فقد عمل على تأسيس "مصلحة للنقد ومراقبته" للمحافظة على مصالح البلد وعلمته الوطنية، كما دعم المبادرات الفردية والجماعية للقطاع الخاص التي بإمكانها الحد من نشاط المتضاربين في السوق السوداء^(٤٧).

ا قدم سامي الصلح في حكومته الاولى على وضع العديد من القوانين بمزية اشتراكية معتدلة في التشريع اللبناني، كان منها نظام الحد الأدنى للاجور وقانون العمل والتعويض العائلي، وقد وضع التشريعات التي اقرت موضع التنفيذ، وكان شغله الشاغل توفير نظاماً افضل للمجتمع خاصة وان البلد عانى ما عانى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من تردي الوضع الصحي والتعليمي والزراعي فيه، لذا استقدم المهندس ايكوشار^(٤٨) لاصلاح المنظومة الاروائية في البلاد لا سيما في السيطرة على مياه الليطاني ومشاريع اروائية اخرى في القاسمية^(٤٩).

الاستنتاجات

• ان التكوينات الفكرية لسامي الصلح، انعكست بوضوح على سلوكه ومواقفه وانشطته في ميادين العمل السياسي، سلوكاً ترجمه عملياً عندما تسلم مناصب قضائية او تشريعية او في تسلمه لمنصب رئاسة الوزراء في عهد الانتداب الفرنسي لبلاده.

الهوامش

- (١) سامي الصلح، لبنان العذب السياسي والمصير المجهول، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٩)، ص ١٥.
- (٢) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠)، ص ٢١.
- (٣) التورانية: وتسمى الحركة القومية التركية التي ظهرت مؤشرات التوجه اليها بين سياسي الصف الاول في الدولة، من خلال الدعوات التي نادى بها مجموعة من المثقفين والادباء، الذين كانوا اعضاء في جمعية الاتحاد والترقي، مثل احمد فريد بك، يوسف اقجورا، حسين جاهد، وغيرهم ممن أسس منتدى ترك درنكي، وهو اول نادٍ تركي تم تأسيسه من اجل خدمة القومية التركية، وكان من اهم اهدافهم ان يجلب عليهم ان يعمدوا إلى الجيش والاسطول والشرايع والقوانين والعلوم والاداب، وكل شيء فيصبغوه

بالصبغة التركية الخالصة. للمزيد ينظر إلى: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣).

(٤) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص١٥.

(٥) سامي الصلح مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠)، ص٢١.

(٦) الحركة الصهيونية: هي حركة عنصرية يهودية تهدف إلى ايجاد دولة تجمع شتات اليهود في العالم واعطائها صفة القومية، يأتي الفكر الصهيوني من عقائد التوراة التي هي عقائد عنصرية ودينية، بدأ شكلها التنظيمي وطابعها السياسي في القرن التاسع عشر، وترجع الافكار التي تدعو إلى اقامة دولة يهودية في فلسطين إلى زمن سابق بعيد، واعتبر تيودور هرتزل ان المسألة اليهودية مسألة قومية لا يمكن حلها إلا من خلال تحويلها إلى قضية سياسية عالمية، فتم حلها على يد الدول الكبرى، ومن اجل تحقيق ذلك الهدف عرض تيودور هرتزل افكاره حول مسألة اليهودية وصرح حلاً في كتابه الذي يحمل عنوان الدولة اليهودية، ورأى هرتزل ان تثبيت الفكرة الصهيونية ونشرها بين الشعب اليهودي لا يتم إلا من خلال المؤتمرات فتم عقد المؤتمر الصهيوني الاول في بازل في سويسرا في ٢٩ اب ١٨٩٧. للمزيد ينظر إلى: بن موسى محمد، دور الحركة الصهيونية في قيام الكيان الاسرائيلي بفلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، مجلة، "افاق فكرية"، العدد الاول، كانون الاول ٢٠١٣.

(٧) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص٢٤؛ حسان حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨-١٩٠٩، ص١٠.

(٨) صحيفة الاهرام: تأسست على يد الاخوين بشارة وسليم تقلا في ٢٧ كانون الاول عام ١٨٧٥م، وفي ٥ اب ١٨٧٦م تم اصدار العدد الاول منها في المنشبة بالاسكندرية، وهي من اقدم واعرق الجرائد العربية، وماتزال تصدر إلى اليوم، كتب فيها عدد من اشهر اعلام الفكر والسياسة يومئذ منهم جمال الدين الافغاني، محمد عبده، للتفاصيل انظر إلى: ابراهيم عبده، جريدة الاهرام تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١).

(٩) جريدة اللواء: قام بتأسيسها مصطفى كامل في ٢ كانون الثاني ١٩٠٠م، وكانت حجر الزاوية التي تأسس عليها الحزب الوطني يوم ٢٧ كانون الاول عام ١٩٠٧م، والتي تفرعت عنها كثير من الصحف، وكانت من اهم اهدافها معارضة الاحتلال وفضح اساليبه، ونشر المبادئ وتوجيه القوى الوطنية، واثارة الراي العام المحلي العالمي ضد الاحتلال، وقد حققت الجريدة انتشاراً كبيراً، فقد بلغ متوسط توزيعها اليومي ١٤ الف نسخة تقريباً، وكانت جريدة اللواء جريدة يومية. انظر: رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٢٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٠).

(١٠) سامي يوسف، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص١٨.

(١١) عزيز علي (١٨٨٠-١٩٦٥): سياسي وعسكري مصري، ولد في عام ١٨٨٠م، تخرج من كلية اركان الحرب عام ١٩٠٥، كان أحد اعضاء حركة تركيا الفتاة، وشارك في جمعيات المنتدى الادبي والقحطانية والعربية الفتاة، قام بتأسيس جمعية العهد وترأسها جمعية سرية ثورية قبلت في عضويتها غالبية الضباط العرب في الجيش العثماني، وكان من اهدافها الوقوف ضد تعنت وقسوة نظام الحكم. للتفاصيل انظر: محمد عبد الحميد، ابو الثائرين الفريق عزيز المصري، (القاهرة: دار اخبار اليوم، د.ت).

(١٢) سليم الجزائري (١٨٧٩-١٩١٦): ولد في دمشق عام ١٨٧٩م، درس في المدرسة الحربية ومدرسة الهندسة البرية في اسطنبول، واصبح عقيد اركان حرب في الجيش العثماني، تم تعيينه في دمشق لدى الدائرة العسكرية، وكان كاتباً وخطيباً واديباً باللغتين العربية والتركية وكان يجيد اللغة الفارسية، وفي عام ١٩٠٨م اثناء الانقلاب العثماني كان في مقدمة السوريين حيث انيطت به مهمة الشؤون العسكرية في دائرة اركان الحرب، كان احد اعضاء الجمعية القحطانية وله دور في الحركة القومية العربية التي ظهرت، تم اعدامه عام ١٩١٦م. للتفاصيل انظر: مسعودة حرزلي، سليم الجزائري والقومية العربية ١٨٩٠-١٩١٦، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨).

(١٣) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ١٨.

(١٤) الاشتراكية: نظام اقتصادي سياسي ظهر في اواخر القرن التاسع عشر، يعد كارل ماركس من بين أبرز روادها المفكرين، كانت له عديد المؤلفات عن الاشتراكية والشيوعية، والاشتراكية تعني ملكية الشعب لوسائل الانتاج فهي تمنع الافراد من التملك كذلك تمنع تركيز الثروة في يد الفئة الغنية في المجتمع، وتنقسم الاشتراكية الى ثلاثة اقسام المادية والجدلية والاقتصاد السياسي، والمادية التاريخية. للتفاصيل انظر: جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١).

(١٥) جان جوريس (١٨٥٩-١٩١٤): ولد في باريس وترعرع في مدارسها ومعاهدها العلمية، احدى الثانويات الفرنسية الا انه ترك العمل فيها واشتغل في السياسة عام ١٨٨٤م وهو في سن الخامسة والعشرين من عمره، وقد تم انتخابه نائباً عن الحزب الجمهوري البورجوازي، ثم انتخب نائباً عن الحزب العمالي الفرنسي، نال شهادة الدكتوراه من السوربون، ألف كتاب "التاريخ الاشتراكي للثورة الفرنسية". للتفاصيل اكثر: هارفي غولدبيرغ، حياة جان جوريس، (دمكا: مطبوعات جامعة ويسكنسون، ٢٠٠٥).

(١٦) جورج كليمنصو (١٨٤١-١٩٢٩): رئيس وزراء وسياسي فرنسي، كان يلقب بالنمر، ولد في اقليم لافنديه، اشتغل في بداية حياته بالصحافة، وابان الحرب الاهلية الاميركية اشتغل مندوباً، وعندما رجع الى فرنسا عين عمدة لحي موممارتر في باريس، وصار عضواً في مجلس النواب عام ١٨٧٦م، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٠٢م، واشتهر في هذه المدة يلقب "النمر" لكونه كان حاداً عنيفاً بالهجوم على خصومه، تسلم رئاسة الوزارة واستعمل القوات المسلحة لانهاء الاضرابات العمالية، تولى رئاسة مؤتمر الصلح في فرساي عام ١٩١٥م وله مؤلف يحمل عنوان "النصر بين المجد والبؤس". للتفاصيل انظر: احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٩٨٠-٩٨١.

(١٧) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ١٨.

(١٨) ضمت في صفوفها على سبيل المثال لا الحصر عوني عبد الهادي ورفيق التميمي من فلسطين وجميل مردم من سوريا وتوفيق السويدي من العراق والعديد سواهم. للتفاصيل انظر: خيرية قاسمية، مذكرات عوني عبد الهادي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢) ص ٨؛ توفيق السويدي، مذكرات نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط ٢، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٠)، ص ٥١.

(١٩) محمد المحمصاني (١٨٨٨-١٩١٥): ولد في بيروت عام ١٨٨٨م، درس في الكلية العثمانية، وتمكن من الحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق من باريس عام ١٩١٢م، خطط في باريس لتأسيس جمعية الفتاة مع مجموعة من العرب، كذلك شارك في تأسيس الجمعية الاصلاحية، وفي عام ١٩١٣م شارك في المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس، القي القبض عليه مع مجموعة اعضاء الجمعيات

- القومية العربية بتهمة الانفصال عن الدولة العثمانية، حكم عليه بالاعدام بعد محاكمته سورياً وذلك في عام ١٩١٥م. للتفاصيل انظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، ج٧، ص٩٨.
- (٢٠) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٢٢-٢٥.
- (٢١) رضا احمد الصلح (١٨٦٠-١٩٣٥): ولد عام ١٨٦٠م في صيدا وهو من رجالات الادارة واعيان بيروت، تولى اعمالاً حكومية، تم انتخابه في مجلس المبعوثان العثماني في عام ١٩٠٩م عن بيروت، الف اضافة الى حزب الحرية والائتلاف، الحزب "الحر العربي المعتدل" فاه الاتحاديين العالمية الاولى الى الاناضول، اقام سنين فيها وعندما دخل العرب دمشق جعله الملك فيصل وزيراً للداخلية، ثم رئيساً لمجلس شورى الدولة، ثم وزيراً للداخلية مرة اخرى، اخيراً اعتكف في بيروت بعد احتلال الفرنسيين لسوريا عام ١٩٢٠م الى ان توفي في عام ١٩٣٥م. للتفاصيل انظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، ج٣، ص٢٦-٢٧.
- (٢٢) جمعية الاتحاد والترقي: تعود جذور نشأت هذه الجمعية إلى عهد السلطان عبد العزيز، وهي اول حزب سياسي برز في الدولة العثمانية، واقتصر نشاط الجمعية في ذلك الوقت على الصحف التي تبعت إلى الدولة العثمانية من خلال البريد الاجنبي، وبمناسبة الذكرى المئوية للثورة الفرنسية عام ١٨٨٩م، اقدم مجموعة من طلاب الكلية الطبية العسكرية بتشكيل جمعية سرية هدفها معارضة نظام السلطان عبد الحميد الثاني منهم الطالب اللبناني ابراهيم تيمو الذي استطاع اقناع جملة من الطلاب مثل اسحاق سكوتي وشركس محمد رشيد وعبدالله جودت وهم الذين كونوا النواة الاولى للجمعية والتي كان يطلق عليها اسم الترقى والاتحاد وليس الاتحاد والترقي. للتفاصيل انظر: عبير سرايش، سياسة التتريك في المشرق العربي ١٩٠٨-١٩١٨، رسالة ماجستير، (جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٧).
- (٢٣) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٢٧-٢٨.
- (٢٤) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص٢٣.
- (٢٥) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٢٨-٣٦.
- (٢٦) حزب الاتحاد السوري: اسس في عام ١٩١٨م للمطالبة بحقوق الوطن العامة، وقد تم تأليف برنامجاً مكوناً من اربعة عشر مادة تستهدف تكوين دولة سورية وبوحدتها القومية، على شرط ان تتولى حكمها حكومة ديمقراطية وفق مبدأ اللامركزية بقوانين مدنية، كذلك دعا الى حماية حقوق الاقليات، وتعيين مقر الحكومة الاتحادية في دمشق صيفاً وفي بيروت شتاء، وتم اختيار الامير ميشيل لطف الله اللبناني لرئاسة الحزب والدكتور شهيندر وسليم سرركيس سكرتيرين، وتم انضمام رفيق العظم وكامل القصاب وخالد الحكيم، وتابع نشاطه في القاهرة واسس الشهيد في دمشق فرعاً من اجل متابعة العمل وقد وقف رجال الحزب موقف المعارضة من الحكومة. للتفاصيل انظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، (سوريا: منشورات دار الرواد، ١٩٥٥).
- (٢٧) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٣٩-٤٦.
- (٢٨) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص٤٥.
- (٢٩) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص٤٨؛ سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٥١-٥٣.
- (٣٠) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص٥٠.
- (٣١) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٥٣.
- (٣٢) سامي الصلح، لبنان العيث السياسي والمصير المجهول، ص٥٣-٥٧.

- (٣٣) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٤٦.
- (٣٤) تعديل الدستور لعام ١٩٢٧: حصل هذا التعديل في ١٧ تشرين الاول عام ١٩٢٧م، وقد كان هذا التعديل جذرياً والغاية منه تعزيز السلطة التنفيذية التي كانت تحت سيطرة الانتداب وكان من اهم نصوصه التي ساعدت على تحقيق هذه الغاية، هي اجازة الجمع بين النيابة والوزارة ووجوب اختيار الاكثرية المطلقة في تشكيل مجلس الوزراء من داخل مجلس النواب، كذلك تقرر الغاء مجلس الشيوخ وضم اعضاء المجلس الى مجلس النواب الذي اصبح يتكون من مجموعتين من النواب: المجموعة الاولى يتم انتخابها وتكون نسبة ثلثي الأعضاء والمجموعة الثانية يتم تعيينها بمرسوم من رئيس الجمهورية وتشكل نسبة الثلث الاخير، للتفاصيل انظر: محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٢).
- (٣٥) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٦٣-٦٥.
- (٣٦) جورج فرح، اللبناني الاول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، (د. مك: دار النشر السياسية للشرق الاوسط، دت)، ص ١٣-١٤.
- (٣٧) شادي خليل ابو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية (١٩٢٩-٢٠٠٧)، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨)، ٣٩؛ سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٦٦-٧٤.
- (٣٨) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٦٦-٧٤؛ سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح صفحات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٥٨.
- (٣٩) موسى نمور (١٨٨١-١٩٤٦): ولد عام ١٨٨١م في زحلة، وحصل على علومه الأولية في مدرسة الالباء اليسوعيين ثم انتقل إلى بيروت، لاتمام دروسه في معهد الحكمة، ثم ارتحل إلى دمشق لدراسة الحقوق في جامعتها، التي تخرج منها محامياً، وارتقى في مكتب المحاماة لسليم نمور، في عام ١٩٢٠م تم انتخابه رئيساً لبلدية المعلقة، اسس بالمشاركة مع اخرين جريدة الاحرار عام ١٩٢٢م، وجريدة البلاد عام ١٩٣٤م، ثم انتخب نائباً في البقاع في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢م وفي المجلس التمثيلي الثاني لعام ١٩٢٥م، صار عضواً في العديد من اللجان النيابية، عين وزيراً للداخلية عام ١٩٢٨م، للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ٢٢٥-٢٢٦.
- (٤٠) احمد الحسيني (١٨٨١-١٩٦٣): ولد في جبيل عام ١٨٨١م، اخذ علومه في المكتب الاعادي في بيروت، عين عضواً في محكمة كسروان البدائية، واستمر بالعمل حتى عام ١٩١٢م، فيما بعد وتحديداً في عام ١٩١٥م عين عضواً في مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان، ثم عين رئيساً لمحكمة بعلبك البدائية في عام ١٩٢٢م، وفي ذات العام عين عضواً في المجلس التمثيلي الاول في البقاع، كما تم انتخابه نائباً في دورات ١٩٢٩ و ١٩٣٧ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥١م عن جبل لبنان، شارك في اعمال اللجان النيابية، وصار وزيراً للاشغال العامة في عام ١٩٢٧م، ووزيراً للزراعة في عام ١٩٢٩م، وزيراً للعدلية في عام ١٩٣٠م. للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ١١٨-١١٩.
- (٤١) حكمت جنبلاط (١٩٠٥-١٩٤٣): ولد عام ١٩٠٥م في المختارة، وهو ابن عم كمال جنبلاط وزوج شقيقة تخرج من الجامعة الاميركية في بيروت حاملاً شهادة في الادب الانكليزي في عام ١٩٢٥، كما انتخب نائباً عن جبل لبنان دائرة الشوف اعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٧م، شارك في اعمال اللجان النيابية، وفي عام ١٩٣٦م انتخب عضواً في لجنة المفاوضات التي خطت المعاهدة اللبنانية-الفرنسية، عين فيما بعد وزيراً للزراعة في عام ١٩٣٨م، ووزيراً للبرق والبريد في عام ١٩٣٩م، ووزيراً للصحة في عام ١٩٤١م في حكومة سامي الصلح، له مؤلف مخطوط في تاريخ اعيان جبل لبنان، توفي وهو ما يزال شاباً

في عام ١٩٤٣م في بيروت. للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٩٨.

(٤٢) جورج كفوري (١٨٨٩-١٩٦٤): ولد في بلدة عين الصفصاف قضاء المتن الشمالي عام ١٨٨٩م، اخذ علومه في الكلية الشرقية في زحلة، ساهم في تأسيس نقابة المعلمين، وصار اول رئيس مجلس لها عام ١٩٣٨م، تم انتخابه مجدداً نقيباً بين عامي ١٩٤٠-١٩٤٦م، عين وزيراً للتربية الوطنية عام ١٩٤٢م. للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٣٢٧.

(٤٣) فيليب نجيب (١٩٠٢-١٩٧٩): ولد في كفر عكا عام ١٩٠٢م، اخذ دروسه حتى الثانوية في الجامعة الاميركية، نال اجازة الحقوق في الجامعة اليسوعية عام ١٩٢٣م، تم تعيينه في سلك القضاء واخذ يتدرج فيه بداية من عام ١٩٢٣م فتسلم عضوية محكمة الاستئناف ثم أصبح رئيساً لها، شارك في وضع قانون الجزاء اللبناني الذي اقر في عام ١٩٣٣م، عين محافظاً لمدينة بيروت عام ١٩٦٠م، عين وزيراً للعدلية عام ١٩٤١م. للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، المعجم اللبناني (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٨١.

(٤٤) ألفرد نقاش (١٨٨٨-١٩٧٨): ولد لألفرد جورج نقاش عام ١٨٨٨م في بيروت، اتم دراسته الثانوية في عام ١٩٠٤م، حصل على شهادة الحقوق من جامعة السوربون عام ١٩٠٩م، ثم اصبح مستشاراً في مجلس الدولة خلال مدة الانتداب، ثم رئيساً لمحكمة الجنايات في عام ١٩٢٩م، انتخب رئيساً للصليب الاحمر في عام ١٩٣٧، اصبح رئيساً للدولة بأمر المفوض السامي الفرنسي يعاونه سبعة وزراء، في عام ١٩٤١م عينه الجنرال كاترو رئيساً للجمهورية، قدم استقالته من رئاسة الجمهورية في عام ١٩٤٣م، اصبح وزيراً للخارجية في عام ١٩٥٣م، توفي في عام ١٩٧٨م. للتفاصيل انظر: عدنان ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٤٥) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٧٥-٧٦.

(٤٦) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح مذكرات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٦٠-٦١؛ سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٧٦-٧٧.

(٤٧) سامي الصلح، مذكرات سامي الصلح مذكرات مجيدة من تاريخ لبنان ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٦٢.

(٤٨) ايكوشار: مهندس معماري فرنسي اقام في المشرق زمناً طويلاً كلف بتجميل بعض المدن اللبنانية والسورية، من أبرز اثاره تكليفه بمعاونة كلود ليكور تصنيف حمامات دمشق، كذلك له قصر العظم في دمشق، وقلعة سمعان الى جانب مشاركته في مشاريع الري. نجيب العفيفي، المستشرقون، ط ٣، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٨٩٢.

(٤٩) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص ٧٧-٧٨.